ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ورقة برّاك كُتِبت بحبرٍ «إسرائيلي».. فكيف سيتصرف الجيش اللبناني؟

منير شحادة

أفلح الضغط الأميركي بإجبار الحكومة اللبنانية على الدخول في المحظور.

ضغطٌ أميركيٌّ عربيٌّ مغلَّفٌ بتهديدٍ بالويلِ والثبور وعظائم الأمور، إذا لم يُدرَج بند «حصر السلاح بيد الدولة» وبتحديد مهلة زمنية للتنفيذ، على جلسة مجلس الوزراء التي عُقِدت نهار الثلاثاء الفائت والذي أقِرَّ بغياب أربعة وزراء شيعة واعتراض خامس. ثمّ في الجلسة التي تلت، تم التوقيع على الورقة التي قدّمها السيد توم برّاك والتي كُتِبت بحبرٍ «إسرائيلي» وتتضمن شروطًا وقيودًا وإملاءاتٍ مع وجود عواقب في حال لم ينفذها لبنان، بينما إذا لم تنفذ «إسرائيل» فيحق للبنان تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي.

وكلّفت الحكومة الجيش اللبناني بتقديم خطة تنفيذية بمهلة أقصاها آخر الشهر الحالي على أن يتم تنفيذ القرار حتّى آخر السنة الحالية.

التوقيع على هذه الورقة حصل بعد انسحاب المكون الشيعي من الجلسة، وقد حاول المكون هذا ثني الحكومة عن المضي في قرارها الذي اتخذ في الجلسة السابقة لناحية حصر السلاح، لكن لم يفلح.

المقاومة في لبنان أصدرت بيانًا قالت فيه إنها ستعتبر هذا القرار كأنه لم يكن، ثمّ صرح النائب الحاج محمد رعد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة، في مقابلة متلفزة أن السلاح لن يُسلَّم و(روحوا بلطوا البحر).

إذًا، دخل لبنان في المحظور بضغطٍ دولي وبترحيبٍ من فريقٍ لبناني صرّح علنًا أنه قد جهَّزَ ١٥ ألف مقاتل للحرب الأهلية ولديه تطمينات أنه في حال اشتعلت هذه الحرب فستتدخل «إسرائيل» لمصلحته كما حصل في معارك السويداء في سورية.

هذا الفريق نفسه الذي صرّح عدة مسؤولين فيه أنه إذا لم تسلم المقاومة سلاحها فستتكفل بذلك «إسرائيل» من الجنوب وسورية من الشرق والشمال.

إذًا، كرة النار رُميت بيد الجيش

اللبناني، هذا الجيش الذي عدد كبير من جنوده لديهم أشقاء وأقارب، شهداء في صفوف المقاومة.

مطلوب من الجيش أن يقدم خطة ويعرضها على الحكومة قبل آخر الشهر الحالي. فكيف ستكون هذه الخطة؟ وكيف ستكون آلية التنفيذ والمقاومة رافضةٌ رفضًا قاطعًا تسليم سلاحها؟.

هل سينفذ الجيش اللبناني هذه الخطة بالقوّة؟ يعني هل سيحصل تصادم بين المقاومة والجيش، هذا الجيش الذي طالما كان جنبًا إلى جنب مع المقاومة في الميدان في مقارعة «إسرائيل»؟

هل يدرك من أقحم لبنان في هذا الأتون ماذا يمكن أن يحصل في حال وصلنا إلى هذه المرحلة؟

ما أعرفه عن قائد الجيش اللبناني العماد رودولف هيكل أنه لديه من الحكمة والبصيرة التي تمنعه من الوصول بالجيش إلى هذا الوضع، كما لا يمكن أن يقبل هذا القائد أن يُقال إن الحرب الأهلية عادت واندلعت في عهده.

أنا متأكد أن هذا القائد سيذكر في خطته مخاطر تنفيذ هذه الخطة على الوضع في لبنان برمته وعلى تماسك المؤسسة العسكرية.

فهل ستقوم الحكومة بإصدار قرار لتنفيذ هذه الخطة بالقوّة؟ ومن سيوقع على هذا القرار؟.

فخامة رئيس الجمهورية أيضًا لن يقبل أن تندلع حرب أهلية جديدة خلال عهده، فهل سيسمح بتمرير هكذا قرار؟.

أنا أقترح على السلطة السياسية طرحًا منطقيًا:

المهلة التي أعطتها أميركا للبنان لحل مشكلة سلاح المقاومة هي ٣١/١٢/٢٠٢٥. فلتطلب الحكومة من أميركا الضغط على «إسرائيل» للانسحاب من لبنان ووقف الاعتداءات والخروقات وتسليم الأسرى فورًا ومن بعدها تجلس المقاومة مع فخامة رئيس الجمهورية لنقاش خطة ليصبح سلاح المقاومة تحت كنف الدولة وقرار السلم والحرب بيد الدولة، وإذا لم يفلح الأمر حتّى التاريخ المذكور أعلاه، فلتعد «إسرائيل» إلى شن حرب جديدة على لبنان.

جمهور المقاومة يغلي وقد تخطّى قيادة المقاومة لناحية التحرك في الشارع الأمر الذي حتّى الآن ترفضه المقاومة، فمن قال إن قيادة المقاومة تستطيع أن تضبط الشارع في حال بدأ تنفيذ القرار؟ ومن يعلم إلى أين ستصل الأمور؟.

مرحلة دقيقة وصعبة وحرجة يمر بها لبنان من جراء هذا القرار الذي جاء على عجل وبضغط خارجي خبيث، ومن الآن وحتّى تقديم الجيش خطته المطلوبة، هناك اتصالات حثيثة تجري بين مختلف المسؤولين علهم يصلون إلى قطع فتيل الانفجار قبل حصوله.

حكومة سلام تلعب بالنار!

العميد مالك أيوب

في خطوة قد تُسجّل في موسوعة غينس «أغبى قرار سياسي في تاريخ الشعوب المنهكة»، قرّرت حكومة نواف سلام أن تحلّ عقدة سلاح حزب اللّه التي استعصت على «إسرائيل» منذ الثمانينيات، بمهلة زمنية تشبه المواعيد التي يضعها موظف البلدية لإزالة بسطات الخضار قبل يوم العيد. آخر الشهر لتقديم الخطة، وآخر السنة لتنفيذها. وكأنّ الأمر

يتعلق بتغيير لون إشارة السير في الشارع وليس بمواجهة أحد أقوى التنظيمات المسلحة التي ركعت لها الجبابرة.

الجيش اللبناني، الذي بالكاد يؤمّن رواتب جنوده ومحروقات آلياته يجد نفسه الآن أمام مهمة مستحيلة اذا ما أراد تنفيذها بالقوة، ويعلم مسبقاً أنّ الهيكل سينهار على رؤوس الجميع ولن يبقى أحد ليروي ما فعله سلام في عهده.

أما حزب اللّه، فالأمين العام الشيخ نعيم قاسم يقول إنّ «القرار كأنه غير موجود»، والنائب محمد رعد يعتبر تسليم السلاح «انتحاراً». لكن الحكومة، كأيّ هاوٍ للمغامرات الانتحارية، ترى أنّ الانتحار الجماعي قد يكون بداية حياة جديدة. ربما حياة ما بعد الدولة. وهكذا تصبح المعادلة بديهية: واشنطن والرياض تطلبان، سلام يوقّع، الجيش يتورّط، والبلد ينفجر.

هنا تعود القاعدة الذهبية في الكوميديا السوداء اللبنانية: الحرب الأهلية تبدأ بالابتسامة الصفراء. لكنها تنتهي على يد الراية الصفراء، راية حزب اللّه. وبين الابتسامة والراية، يضيع لبنان بين الوقاحة الدولية والهرطقات المحلية، ويتحوّل لبنان من نسخة «اتفاقية الجميّل ١٩٨٣» الى نسخة «اتفاقية سلام ٢٠٢٥» تُوقّع في الصباح وينهار البلد قبل العشاء.

سلام الآن في وضع يشبه لاعب شطرنج يُصرّ على تحريك الملك إلى وسط الرقعة وهو تحت مرمى كلّ القطع المعادية، فقط لأنّ سلطة الوصاية تطالبه بـ«اللعب الهجومي». إذا تراجع، يُتهم بالجبن أمام واشنطن والرياض؛ وإذا تقدّم، قد يفتح الباب لصدامات تستحضر شبح الحرب الأهلية مع ما خلفته من مآسي وويلات على جميع مكونات البلد.

يثبت المشهد اللبناني مرة أخرى أنّ السياسة هنا تُدار وكأنها لعبة شدّ حبل بين قاربين يغرقان، والركاب يضحكون لالتقاط الصور قبل أن تبتلعهم المياه. فالبلد الذي يتقن تحويل المآسي إلى نكات يعرف أن خلف ضحكة نواف سلام الصفراء، هناك فوهة بندقية. وخلف كل راية صفراء، تاريخ طويل من الدم والنار والانتصارات، يمتدّ من «الرياض الصفراء» إلى «الراية الصفراء».

نتنياهو والعدّ التنازلي

– قد يبدو الكلام عن بنيامين نتنياهو وعدّ تنازلي بعيداً عن الواقع للكثيرين المأخوذين بما يعتقدونه نجاح نتنياهو في الفوز بحروب المنطقة وتغيير البيئة الاستراتيجية فيها، على قاعدة جمع سقوط النظام المؤيد للمقاومة في سورية لصالح نظام يعاديها، بالتزامن مع إلحاق خسائر جسيمة بالمقاومة في لبنان وفلسطين والجمهورية الإسلامية في إيران.

– يتجاهل هؤلاء أن كلفة ما حققه نتنياهو كانت عالية جداً على كيان الاحتلال، حيث سقطت الثقة بأن الكيان آمن، وقد هزّت جغرافيته صواريخ المقاومة من غزة ولبنان واليمن والعراق وإيران وأصابت أغلب مدنه ومنشآته، هذا إضافة إلى ما أصاب جيشه في إثبات تفوقه خصوصاً في حروب البر، وعجزه عن تعبئة موارد بشرية كافية لخوض حروب الجبهات المتعددة، وتراجع الروح المعنوية لقواته ونخبها المقاتلة خصوصاً، وصولاً إلى تشقق البيئة السكانية على عدة فوالق سياسية وأمنية واجتماعية ودينية، وكانت الخسارة الكبرى

غير القابلة للترميم ما لحق بمكانة الكيان في شوارع الغرب وجامعاته ومجتمعاته ونخبه بما لم يسبق حدوثه منذ نشأة الحركة الصهيونية.

– ربما ينظر البعض إلى حجم التوحش والإجرام في حرب الكيان من جهة، وإلى نواياه التصعيدية من جهة ثانية، وتمسكه بالاحتلال ومواصلة الاعتداءات من جهة ثالثة، كعلامات قوة للكيان وحكومته، لكنها في الحقيقة تعبير عن الفشل في تحقيق نصر عسكري على المقاومات من جهة، وعجز عن إنهاء الحرب وفق صيغة تضمن حفظ تماسك الكيان من جهة ثانية، بحيث يصير استمرار الحروب تعبيراً عن العجز عن الخروج منها وليس أملاً بالفوز بها.

– تتيح مراقبة مسار ثلاثة عناصر في وضع الكيان الاستنتاج بدخول مرحلة العدّ التنازلي لحروب نتنياهو، العنصر الأول هو قدرة الجيش على مواصلة خوض الحروب وحجم الإنهاك والتآكل، بما يجعل رئيس الأركان المنتمي لمعسكر التطرف الاستيطاني يقرع جرس الإنذار طلباً لوقف الحرب، والعنصر الثاني تصاعد وتنامي حجم التظاهرات المعارضة التي حققت نقلة نوعية بالانتقال من بضعة آلاف إلى رقم مئة ألف متظاهر في شوارع تل أبيب، وهذه النقلة تعتبر نقطة البداية في مسار مرشح لبلوغ رقم ربع المليون ونصف المليون قريباً، أما العنصر الثالث فهو بلوغ الغضب الشعبي في أوروبا وأميركا حداً يصعب تجاهله من الحكومات ويصعب على حكومة الكيان تحمل تداعيات التموضع الجديد لحكومات الغرب تحت تأثير شعوبها، وهو تموضع آخذ بالابتعاد عن الكيان والتوجّه لممارسة الضغوط عليه، بصورة لا يمكن للكيان تجاهلها والتأقلم معها.

– كلام رئيس الأركان عن إنهاك الجيش ومظاهرة المئة ألف ووقف ألمانيا لإرسال الاسلحة إشارات لبلوغ عناصر التآكل في وضع نتنياهو مرحلة يجب توقع تسارعها بصورة تجعل السقوط المدوّي قريباً.

البناء

جبل الشيخ تحت الاحتلال.. القلعة الإسرائيلية الجديدة في قلب المشرق

وائل المولى

منذ سقوط النظام السوري في أواخر ٢٠٢٤، بدأ الاحتلال الإسرائيلي يعيد رسم الخرائط في الجنوب السوري، ويؤسس لواقع استراتيجي جديد لا يقتصر على فرض النفوذ العسكري بل يمتد إلى هندسة البيئة السياسية والأمنية الإقليمية، بتواطؤ غير معلن من بعض القوى الدولية والإقليمية.

ماذا تريد "إسرائيل" فعلاً من سورية؟

لا يمكن المرور مرور الكرام على اختيار "إسرائيل" اسم "سهم باشان" لعمليتها العسكرية في سوريا بعد ٢٠٢٤/١٢/٨، في إشارة توراتية تحمل دلالات توسعية. فمن بين عشرات المواقع التي تمدد إليها الاحتلال، يبرز جبل الشيخ – أو جبل حرمون الكنعاني – باعتباره موقعاً مفصلياً في الاستراتيجية الصهيونية الجديدة.

الجبل، الذي ترتفع قمته إلى ٢٨١٤ متراً، يطل على لبنان وسوريا وفلسطين وشمالي الأردن، ويمكن منه مراقبة العراق ومصر، وربما ما هو أبعد، إذا أتيح لإسرائيل تطوير قدراتها التقنية فوقه.

إقامة قاعدة استخبارية متطورة على هذا الارتفاع – ومن قبل وحدة ٨٢٠٠ تحديداً – يهدف لإقامة رادار دائم يراقب المنطقة بزاوية ٣٦٠ درجة، ويربط البر بالجو، والمراقبة بالتجسس، والسيادة بالتفوق السيبراني.

دمشق في مرمى النيران

يبعد الجبل أقل من ٣٥ كيلومتراً عن دمشق – أي ضمن مدى قذائف "أكسكاليبر" الموجهة، والتي حصلت عليها دول مثل الأردن – ما يرجح أن تكون "إسرائيل" قد امتلكتها هي الأخرى.

لكن الأخطر من ذلك أن وجود الاحتلال اليوم لا يقتصر على جبل الشيخ، بل يمتد إلى قطنا (٢١ كلم عن دمشق) في مقر اللواء ٧٨، الذي تحول إلى قاعدة شبه ثابتة زارها المتحدث باسم الاحتلال أفيخاي أدرعي مؤخراً، في رسالة واضحة: الاحتلال حاضر على بوابة

العاصمة السورية.

الفكرة الكبرى: هندسة البيئة الإقليمية

لكن جبل الشيخ ليس نهاية القصة، بل مجرد أحد تجليات مشروع أكبر: تحويل الجنوب السوري إلى منطقة منزوعة السلاح، ومحمية أمنية إسرائيلية، تطلّ على قلب سورية وتخترق عمق لبنان.

الحديث المتصاعد عن نزع سلاح حزب اللّه في مناطق مثل النبطية، راشيا، والبقاع، وكذلك محاولات إعادة تفسير القرار ١٧٠١ ليشمل شرق الليطاني وشماله، يهدف إلى فرض حل أمني دائم يخدم القاعدة الجديدة في جبل الشيخ ويؤمن محيطها بالكامل.

من الحديقة الخلفية إلى البستان الأمني

من هنا نفهم: إسرائيل لا تريد فقط قاعدة عسكرية.

إنها تسعى إلى خلق "حديقة خلفية استراتيجية" تمتد من سيناء، مروراً بالجولان، وصولاً إلى الجنوب اللبناني، حيث تحظى بحرية مطلقة للعمل العسكري، وتضمن شلّ أي قوة قادرة على الرد أو حتى الاعتراض.

لذلك تهاجم الغارات الإسرائيلية جنوب سورية بلا توقف، وتستهدف من تصفهم بـ"المجموعات الجهادية التي تشكل خطراً على اسرائيل ، وتستغل تلك الذرائع لبناء واقع تدريجي يجعل من الوجود الإسرائيلي حالة طبيعية ومحمية.

وتأتي الحملات الإعلامية، والتقارير الغربية (مثل تقرير جامعة "ليولا ماري ماونت" الأميركية)، لتضخّم "الخطر الإيراني"، وتحشد الدعم لاستراتيجية الاحتلال الجديدة.

من سهم باشان إلى مشروع الهيكل الكبير

إن تسمية العملية بـ"سهم باشان"، ليست بريئة. إنها تعبير عن رؤية اسرائيلية توراتية – متجذرة – ترى أن أمن "إسرائيل" لا يتحقق إلا بامتدادها الجغرافي شرقاً.

لا عجب إذن أن يظهر سموتريتش، وزير مالية الاحتلال، ليعلن صراحة أن "القدس ستتمدد إلى دمشق"، وأن المشروع الصهيوني سيشمل كل الأراضي الفلسطينية، وسوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر والسعودية.

نسخة مكررة: سيناء، جنوب لبنان، غزة، والآن سوريا

تسعى "إسرائيل" إلى تكرار نموذج المناطق منزوعة السلاح الذي طبقته في سيناء بعد كامب ديفيد، وفي جنوب لبنان بعد القرار ١٧٠١، وفي غزة والضفة بعد أوسلو، وتطبيقه الآن في جنوب سورية.

لكن التجربة أثبتت: كلما تراجعت السيادة الوطنية في هذه المناطق، نشأت بيئة خصبة للفوضى، والإرهاب، والتدخلات الأجنبية – وكل ذلك يصب في مصلحة الاحتلال.

الاحتلال الإسرائيلي في جنوب سورية ليس طارئاً ولا موضعياً، بل هو رأس حربة في مشروع استراتيجي طويل الأمد يهدف إلى إخضاع سورية ولبنان والأردن، وتأمين شريط أمني دائم حول فلسطين المحتلة، وتجريد قوى المقاومة من أي قدرة على الرد أو المبادرة.

وما جبل الشيخ إلا منصة مراقبة لهذا المشروع، و"سهم باشان" ليس إلا الطلقة الأولى في قلب المشرق.